نداء الوطن

معهد باسل فليحان يحتفل بـ"يوم المرأة العالمي":

لبيان موازنة يُراعي النوع الاجتماعي

إفتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظّمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنية التابع لصندوق النقد الدولي "ميتاك" في مركز الصندوق وتستمر إلى الغد، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلاً على إدارات عامة أخرى.

وتندرج الورشة في إطار احتفال المعهد هذه السنة بـ"يوم المرأة العالمي"، إذ تهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال"، حسبما أوضح المعهد في بيان شرح فيه أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة مراعٍ للنوع الاجتماعي في إحدى الادارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة أولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان".

ووصف المعهد الخطوة بأنها "تحدٍ في زمن الأزمات المالية، ولكنها تمثّل رؤية استباقية تحضّر لما بعد الازمة وللإصلاحات البنيوية الأساس في تخطيط الموازنة العامة".

وأشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الأولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصوّرات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصمّمون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية".

ورأت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمة الافتتاح أن هذه التجربة تترجم سعي المعهد، إلى "إحداث تغيير في أنماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام أو تحصيله وأثرها على المساواة بين الجنسين". وأضافت: "إنّ بيان الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيُوفّر أداة عملية في التخطيط المالي من شأنها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام".

وإذ أبدت تلقها من "حلول لبنان في المرتبة 140 من 147 بلداً في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي العام 2019"، ذكّرت بأن مشاركة النساء في القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي في صلب أجندة الأمل 2030 وأهدافها الـ17". وشدّدت على أن "مسؤولية الجميع كبيرة لجهة إدماج البُعد الجندري في التخطيط المالي وفي ممارسات إدارة المال العام".

ولاحظت المبيّض أن "معالجة البُعد الجندري في المالية العامة وفي الموازنة العامة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ التصنيف الحالي للموازنة العامّة والأوضاع الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان".

من جهته، لفت المدير المنسّق لمركز "ميتاك" ماريو منصور الى أن "الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي "أساسية في تحقيق النموّ". وأشار إلى أن "25 مليون شخص سيدخلون سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين سنتي 2020 و2025، من بينهم قسم كبير من الشباب والنساء".

وأوضح منصور أنّ "طغيان العنصر النفطي على معادلة النمو يتوقع أن يختفي بحلول سنة 2035"، مضيفاً أنّ "ثمة نقاشاً واسعاً في لبنان في شأن الأزمة المالية الراهنة وأزمة سعر صرف العملة، لكنّ التحديات تكمن في القطاع الحقيقي، والسؤال المطروح يتعلق بكيفية تعزيز الحكومة القطاع الخاص بغية توفير المزيد من الوظائف وفرص الأعمال، وكيفية تحسين خدماتها لمواطنيها، وخصوصاً النساء منهم".

اللواء
يومية- سياسية - عربية

معهد باسل فليحان يحتفل بـ«يوم المراة» بورشة عن الموازنة

افتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن «منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي»، ينظمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنية التابع لصندوق النقد الدولي «ميتاك»، في مركز الصندوق وتستمر إلى غد الخميس، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلاً على إدارات عامة اخرى.

وقد اختار الخبراء وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الاولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصورات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصممون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية».

وسيتمكن بقية المشاركين من التعرّف على متطلبات تصميم بيان موازنة قطاعية مراعية للنوع الاجتماعي في وزاراتهم ووضع هيكليته، وفهم الفجوات الجندرية في القطاع ومناقشة كيفية معالجتها من خلال موازنة من هذه الفئة. كذلك سيطّلعون على الأنشطة التي تحسّن المساواة الجندرية، وكيفية إعادة تنظيم البرامج والخدمات لتحسين الفجوة الجندرية.

ورات رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط ان هذه التجربة تترجم سعي المعهد إلى «إحداث تغيير في انماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام او تحصيله واثرها على المساواة بين الجنسين». واضافت: «إنّ بيان الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيُوفّر اداة عملية في التخطيط المالي من شانها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط او إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام».

اما المدير المنسّق لمركز «ميتاك» ماريو منصور فراى ان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي «اساسية في تحقيق النموّ». واشار إلى ان ٢٥ مليون شخص سيدخلون سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بين سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، من بينهم قسم كبير من الشباب والنساء. واوضح ان طغيان العنصر النفطي على معادلة النمو يتوقع ان يختفي بحلول سنة ٢٠٣٥.

المرأة اللبنانية تطالب بموازنة تراعي "النوع الاجتماعي"

بيروت - العربي الجديد
٤ مارس ٢٠٢٠

تميّز دور المرأة في الحراك المستمر منذ ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، ضد فساد السلطة والمال في لبنان، وتبوأت ٦ مقاعد وزارية في حكومة حسّان دياب الجديدة، وها هي تطالب الآن بموازنة عامة تراعي "النوع الاجتماعي" من ناحية إنصاف النساء.

في هذا السياق، أتى اليوم الأربعاء، افتتاح ورشة عمل في "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" في وزارة المالية، عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظمها المعهد بالتعاون مع "المركز الإقليمي للمساعدة الفنيّة التابع لصندوق النقد الدولي" (ميتاك)، وتستمر إلى غد الخميس، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلاً على إدارات عامة أُخرى.

تندرج هذه الورشة في إطار احتفال المعهد هذه السنة بيوم المرأة العالمي، وتهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال"، على ما أوضح المعهد في بيان.

وشرح البيان أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة يراعي النوع الاجتماعي في إحدى الإدارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة أولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان".

ووصف المعهد هذه الخطوة بأنها "تحدٍ في زمن الأزمات المالية، لكنها تمثل رؤية استباقية تحضّر لما بعد الأزمة وللإصلاحات البنيوية في تخطيط الموازنة العامة".

وأشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الأولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصورات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصممون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية".

ورأت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمة الافتتاح أن هذه التجربة تترجم سعي المعهد إلى "إحداث تغيير في أنماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام أو تحصيله وأثرها على المساواة بين الجنسين".

وأضافت أن "بيان الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيُوفّر أداة عملية في التخطيط المالي من شأنها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام".

وإذ أبدت قلقها من حلول لبنان في المرتبة ١٤٠ من ١٤٧ بلداً في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩، ذكّرت بأن مشاركة النساء في القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي في صلب أجندة الأمل ٢٠٣٠ وأهدافها الـ١٧، وشدّدت على أن "مسؤولية الجميع كبيرة لجهة إدماج البُعد الجندري في التخطيط المالي وفي ممارسات إدارة المال العام".

ولاحظت أن "معُالجة البُعد الجندري في المالية العامة وفي الموازنة العامة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ التصنيف الحالي للموازنة العامّة والأوضاع الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان"، لكنّها أكّدت استعداد المعهد "للعمل على تذليل العقبات وإشراك جميع المعنيين في هذه المبادرة".

https://www.alaraby.co.uk/economy/2020/3/4/-المرأة-اللبنانية-تطالب-بموازنة-تراعي-النوع-الاجتماعي

الاقتصاد
by @LNASHRA

معهد باسل فليحان يحتفل بيوم المرأة العالمي
بورشة عمل عن "إعداد بيان موازنة مراعية للنوع الاجتماعي"

الأربعاء ٤ آذار ٢٠٢٠ ١٥:٢٤اقتصاد الدول

افتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظّمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنيّة التابع لصندوق النقد الدولي "ميتاك" في مركز الصندوق وتستمر إلى غد الخميس، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلاً على إدارات عامة أخرى.

وتندرج هذه الورشة في إطار احتفال المعهد هذه السنة بيوم المرأة العالمي، وتهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال"، على ما أوضح المعهد في بيان. وشرح البيان أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة مراع للنوع الاجتماعي في احدى الادارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة اولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان".

ووصف المعهد هذه الخطوةُ بأنها "تحدٍ في زمن الازمات المالية، ولكنها تمثّل رؤية استباقية تحضّر لما بعد الازمة وللاصلاحات البنيوية الأساس في تخطيط الموازنة العامة".

ويبلغ عدد المشاركين في الورشة نحو ١٥، بينهم مسؤولون عن إعداد الموازنة وعن قضايا النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة، وآخرون من رئاسة الجمهوريّة ومجلس الوزراء ووزارات الخارجيّة والمال والاعلام والمهجرين والمديرية العامة للأمن الداخلي ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. ويتولى التدريب حضوراً أو بالفيديو خبراء في إدارة المالية العامة من صندوق النقد الدولي و"ميتاك" هم جوناس فرانك وبيترا غشييل ويوهان سيفالد، إضافة إلى خبراء من هيئة المرأة في الأمم المتحدة UN-Women.

واشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الاولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصورات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصممون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية".

وسيتمكن بقية المشاركين من التعرّف على متطلبات تصميم بيان موازنة قطاعية مراعية للنوع الاجتماعي في وزاراتهم ووضع هيكليته، وفهم الفجوات الجندرية في القطاع ومناقشة كيفية معالجتها من خلال موازنة من هذه الفئة. كذلك سيطّلعون على الأنشطة التي تحسّن المساواة الجندرية، وكيفية إعادة تنظيم البرامج والخدمات لتحسين الفجوة الجندرية.

ورأت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمة الافتتاح أن هذه التجربة تترجم سعي المعهد إلى "إحداث تغيير في أنماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام أو تحصيله وأثرها على المساواة بين الجنسين". وأضافت: "إنّ بيان

الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيُوفّر أداة عملية في التخطيط المالي من شأنها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام".

وإذ أبدت قلقها من حلول لبنان في المرتبة ١٤٠ من ١٤٧ بلداً في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩، ذكّرت بأن مشاركة النساء في القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي في صلب أجندة الأمل ٢٠٣٠ وأهدافها الـ١٧، وشدّدت على أن "مسؤولية الجميع كبيرة لجهة إدماج البُعد الجندري في التخطيط المالي وفي ممارسات إدارة المال العام". ولاحظت أن "معُالجة البُعد الجندري في المالية العامة وفي الموازنة العامة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ التصنيف الحالي للموازنة العامّة والأوضاع الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان"، لكنّها أكّدت استعداد المعهد "للعمل على تذليل العقبات وإشراك جميع المعنيين في هذه المبادرة".

أما المدير المنسّق لمركز "ميتاك" ماريو منصور فرأى أن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي "اساسية في تحقيق النموّ". وأشار إلى أن ٢٥ مليون شخص سيدخلون سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، من بينهم قسم كبير من الشباب والنساء. وأوضح أن طغيان العنصر النفطي على معادلة النمو يتوقع أن يختفي بحلول سنة ٢٠٣٥. واضاف: "في لبنان، ثمة نقاش واسع في شأن الأزمة المالية الراهنة وأزمة سعر صرف العملة، لكنّ التحديات تكمن في القطاع الحقيقي، والسؤال المطروح يتعلق بكيفية تعزيز الحكومة القطاع الخاص بغية توفير المزيد من الوظائف وفرص الأعمال، وكيفية تحسين خدماتها لمواطنيها، وخصوصاً النساء منهم".

وأكّد أن "ميتاك" يرغب في مساعدة الجهات الحكومية اللبنانية على "إدراج البُعد الجندري" في عملية إعداد الموازنات، مبرزاً أهمية التعاون بين المركز ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

وتشكّل الورشة الحالية استكمالاً لورشة نظّمها معهد باسل فليحان بالتعاون مع "ميتاك" في آذار ٢٠١٩ وشارك فيها ٤٥ مسؤولاً في ٢٥ وزارة ومؤسسة عامة في لبنان.

https://www.eliktisad.com/news/show/439563/-معهد-باسل-فليحان-يحتفل-بيوم-المرأة-العالمي-بورشة-ع

AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل

معهد باسل فليحان يحتفل بيوم المرأة العالمي بورشة عمل

افتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظّمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنيّة التابع لصندوق النقد الدولي "ميتاك" في مركز الصندوق وتستمر إلى غد الخميس، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلاً على إدارات عامة أخرى.

وتندرج هذه الورشة في إطار احتفال المعهد هذه السنة بيوم المرأة العالمي، وتهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال"، على ما أوضح المعهد في بيان. وشرح البيان أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة مراع للنوع الاجتماعي في احدى الادارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة اولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان". ووصف المعهد هذه الخطوةٌ بأنها "تحدٍ في زمن الازمات المالية، ولكنها تمثّل رؤية استباقية تحضّر لما بعد الازمة وللاصلاحات البنيوية الأساس في تخطيط الموازنة العامة".

ويبلغ عدد المشاركين في الورشة نحو ١٥، بينهم مسؤولون عن إعداد الموازنة وعن قضايا النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة، وآخرون من رئاسة الجمهوريّة ومجلس الوزراء ووزارات الخارجيّة والمال والاعلام والمهجرين والمديرية العامة للأمن الداخلي ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. ويتولى التدريب حضوراً أو بالفيديو خبراء في إدارة المالية العامة من صندوق النقد الدولي و"ميتاك" هم جوناس فرانك وبيترا غشييل ويوهان سيفالد، إضافة إلى خبراء من هيئة المرأة في الأمم المتحدة UN-Women.

واشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الاولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصورات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصممون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية".

وسيتمكن بقية المشاركين من التعرّف على متطلبات تصميم بيان موازنة قطاعية مراعية للنوع الاجتماعي في وزاراتهم ووضع هيكليته، وفهم الفجوات الجندرية في القطاع ومناقشة كيفية معالجتها من خلال موازنة من هذه الفئة. كذلك سيطّلعون على الأنشطة التي تحسّن المساواة الجندرية، وكيفية إعادة تنظيم البرامج والخدمات لتحسين الفجوة الجندرية.

بساط

ورأت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمة الافتتاح أن هذه التجربة تترجم سعي المعهد إلى

"إحداث تغيير في أنماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام أو تحصيله وأثرها على المساواة بين الجنسين". وأضافت: "إنّ بيان الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيُوفّر أداة عملية في التخطيط المالي من شأنها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام".

وإذ أبدت قلقها من حلول لبنان في المرتبة ١٤٠ من ١٤٧ بلداً في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩، ذكّرت بأن مشاركة النساء في القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي في صلب أجندة الأمل ٢٠٣٠ وأهدافها الـ١٧، وشدّدت على أن "مسؤولية الجميع كبيرة لجهة إدماج البُعد الجندري في التخطيط المالي وفي ممارسات إدارة المال العام". ولاحظت أن "معُالجة البُعد الجندري في المالية العامة وفي الموازنة العامة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ التصنيف الحالي للموازنة العامّة والأوضاع الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان"، لكنّها أكّدت استعداد المعهد "للعمل على تذليل العقبات وإشراك جميع المعنيين في هذه المبادرة".

منصور

أما المدير المنسّق لمركز "ميتاك" ماريو منصور فرأى أن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي "اساسية في تحقيق النموّ". وأشار إلى أن ٢٥ مليون شخص سيدخلون سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، من بينهم قسم كبير من الشباب والنساء. وأوضح أن طغيان العنصر النفطي على معادلة النمو يتوقع أن يختفي بحلول سنة ٢٠٣٥. واضاف: "في لبنان، ثمة نقاش واسع في شأن الأزمة المالية الراهنة وأزمة سعر صرف العملة، لكنّ التحديات تكمن في القطاع الحقيقي، والسؤال المطروح يتعلق بكيفية تعزيز الحكومة القطاع الخاص بغية توفير المزيد من الوظائف وفرص الأعمال، وكيفية تحسين خدماتها لمواطنيها، وخصوصاً النساء منهم".

وأكّد أن "ميتاك" يرغب في مساعدة الجهات الحكومية اللبنانية على "إدراج البُعد الجندري" في عملية إعداد الموازنات، مبرزاً أهمية التعاون بين المركز ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

وتشكّل الورشة الحالية استكمالاً لورشة نظّمها معهد باسل فليحان بالتعاون مع "ميتاك" في آذار ٢٠١٩ وشارك فيها ٤٥ مسؤولاً في ٢٥ وزارة ومؤسسة عامة في لبنان.

http://www.alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=461548

معهد باسل فليحان افتتح ورشة عمل
عن "إعداد بيان موازنة مراعية للنوع الاجتماعي"

افتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظّمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنيّة التابع لصندوق النقد الدولي "ميتاك" في مركز الصندوق وتستمر إلى غد الخميس، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة.

وتندرج هذه الورشة في إطار احتفال المعهد هذه السنة بيوم المرأة العالمي، وتهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال"، على ما أوضح المعهد في بيان. وشرح أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة مراع للنوع الاجتماعي في احدى الادارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة اولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان". ووصف المعهد هذه الخطوة بأنها "تحدٍ في زمن الازمات المالية، ولكنها تمثّل رؤية استباقية تحضّر لما بعد الازمة وللاصلاحات البنيوية الأساس في تخطيط الموازنة العامة".

واشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الاولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصورات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصممون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية".

https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/505235/معهد-باسل-فليحان-افتتح-ورشة-عمل-عن-إعداد-بيان-موا/ar

معهد باسل فليحان يحتفل بـ"يوم المرأة العالمي"

افتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظّمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنيّة التابع لصندوق النقد الدولي "ميتاك" في مركز الصندوق وتستمر إلى الغد، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلاً على إدارات عامة أخرى.

وتندرج الورشة في إطار احتفال المعهد هذه السنة بـ"يوم المرأة العالمي"، وتهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال"، على ما أوضح المعهد في بيان الذي شرح أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة مراعٍ للنوع الاجتماعي في إحدى الادارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة أولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان".

ووصف المعهد الخطوة بأنها "تحدٍ في زمن الأزمات المالية، ولكنها تمثّل رؤية استباقية تحضّر لما بعد الازمة وللإصلاحات البنيوية الأساس في تخطيط الموازنة العامة."

ويبلغ عدد المشاركين في الورشة نحو ١٥، بينهم مسؤولون عن إعداد الموازنة وعن قضايا النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة، وآخرون من رئاسة الجمهوريّة ومجلس الوزراء ووزارات الخارجيّة والمال والإعلام والمهجّرين والمديرية العامة للأمن الداخلي ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. ويتولى التدريب حضوراً أو بالفيديو خبراء في إدارة المالية العامة من صندوق النقد الدولي و"ميتاك" هم: جوناس فرانك، وبيترا غشييل، ويوهان سيفالد، إضافة إلى خبراء من هيئة المرأة في الأمم المتحدة UN-Women.

وأشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الأولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصوّرات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصمّمون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية."

وسيتمكن بقية المشاركين من التعرّف على متطلبات تصميم بيان موازنة قطاعية مراعية للنوع الاجتماعي في وزاراتهم ووضع هيكليّته، وفهم الفجوات الجندرية في القطاع ومناقشة كيفية معالجتها من خلال موازنة من هذه الفئة. كذلك سيطّلعون على الأنشطة التي تحسّن المساواة الجندرية، وكيفية إعادة تنظيم البرامج والخدمات لتحسين الفجوة الجندرية.

بساط :ورأت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمة الافتتاح أن هذه التجربة تترجم سعي

المعهد إلى "إحداث تغيير في أنماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام أو تحصيله وأثرها على المساواة بين الجنسين". وأضافت: "إنّ بيان الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيُوفّر أداة عملية في التخطيط المالي من شأنها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام."

وإذ أبدت قلقها من حلول لبنان في المرتبة ١٤٠ من ١٤٧ بلداً في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩، ذكّرت بأن مشاركة النساء في القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي في صلب أجندة الأمل ٢٠٣٠ وأهدافها الـ١٧، وشدّدت على أن "مسؤولية الجميع كبيرة لجهة إدماج البُعد الجندري في التخطيط المالي وفي ممارسات إدارة المال العام". ولاحظت أن "معُالجة البُعد الجندري في المالية العامة وفي الموازنة العامة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ التصنيف الحالي للموازنة العامّة والأوضاع الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان"، لكنّها أكّدت استعداد المعهد "للعمل على تذليل العقبات وإشراك جميع المعنيين في هذه المبادرة."

منصور :أما المدير المنسّق لمركز "ميتاك" ماريو منصور فرأى أن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي "اساسية في تحقيق النموّ". وأشار إلى أن ٢٥ مليون شخص سيدخلون سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، من بينهم قسم كبير من الشباب والنساء. وأوضح أن طغيان العنصر النفطي على معادلة النمو يتوقع أن يختفي بحلول سنة ٢٠٣٥. واضاف: "في لبنان، ثمة نقاش واسع في شأن الأزمة المالية الراهنة وأزمة سعر صرف العملة، لكنّ التحديات تكمن في القطاع الحقيقي، والسؤال المطروح يتعلق بكيفية تعزيز الحكومة القطاع الخاص بغية توفير المزيد من الوظائف وفرص الأعمال، وكيفية تحسين خدماتها لمواطنيها، وخصوصاً النساء منهم."

وأكّد أن "ميتاك" يرعب في مساعدة الجهات الحكومية اللبنانية على "إدراج البُعد الجندري" في عملية إعداد الموازنات، مبرزاً أهمية التعاون بين المركز ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

وتشكّل الورشة الحالية استكمالاً لورشة نظّمها معهد باسل فليحان بالتعاون مع "ميتاك" في آذار ٢٠١٩ وشارك فيها ٤٥ مسؤولاً في ٢٥ وزارة ومؤسسة عامة في لبنان.

https://alloubnania.com/Newsdet.aspx?id=397964

الدورة الاقتصادية
مجلّة إقتصاديّة عربيّة

معهد باسل فليحان يحتفل بيوم المرأة العالمي
بورشة عمل عن "إعداد بيان موازنة مراعية للنوع الاجتماعي"

افتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظّمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنيّة التابع لصندوق النقد الدولي "ميتاك" في مركز الصندوق وتستمر إلى غد الخميس، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلاً على إدارات عامة أخرى .

وتندرج هذه الورشة في إطار احتفال المعهد هذه السنة بيوم المرأة العالمي، وتهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال"، على ما أوضح المعهد في بيان. وشرح البيان أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة مراع للنوع الاجتماعي في احدى الادارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة اولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان". ووصف المعهد هذه الخطوةٌ بأنها "تحدٍ في زمن الازمات المالية، ولكنها تمثّل رؤية استباقية تحضّر لما بعد الازمة وللاصلاحات البنيوية الأساس في تخطيط الموازنة العامة".

ويبلغ عدد المشاركين في الورشة نحو ١٥، بينهم مسؤولون عن إعداد الموازنة وعن قضايا النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة، وآخرون من رئاسة الجمهوريّة ومجلس الوزراء ووزارات الخارجيّة والمال والاعلام والمهجرين والمديرية العامة للأمن الداخلي ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. ويتولى التدريب حضوراً أو بالفيديو خبراء في إدارة المالية العامة من صندوق النقد الدولي و"ميتاك" هم جوناس فرانك وبيترا غشييل ويوهان سيفالد، إضافة إلى خبراء من هيئة المرأة في الأمم المتحدةUN-Women .

واشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الاولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصورات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصممون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية".

وسيتمكن بقية المشاركين من التعرّف على متطلبات تصميم بيان موازنة قطاعية مراعية للنوع الاجتماعي في وزاراتهم ووضع هيكليته، وفهم الفجوات الجندرية في القطاع ومناقشة كيفية معالجتها من خلال موازنة من هذه الفئة. كذلك سيطّلعون على الأنشطة التي تحسّن المساواة الجندرية، وكيفية إعادة تنظيم البرامج والخدمات لتحسين الفجوة الجندرية.

بساط

ورأت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمة الافتتاح أن هذه التجربة تترجم سعي المعهد إلى "إحداث تغيير في أنماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام أو تحصيله وأثرها على المساواة بين الجنسين". وأضافت: "إنّ بيان الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيُوفّر أداة عملية في التخطيط المالي من شأنها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام".

وإذ أبدت قلقها من حلول لبنان في المرتبة ١٤٠ من ١٤٧ بلداً في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩، ذكّرت بأن مشاركة النساء في القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي في صلب أجندة الأمل ٢٠٣٠ وأهدافها الـ١٧، وشدّدت على أن "مسؤولية الجميع كبيرة لجهة إدماج البُعد الجندري في التخطيط المالي وفي ممارسات إدارة المال العام". ولاحظت أن "معُالجة البُعد الجندري في المالية العامة وفي الموازنة العامة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ التصنيف الحالي للموازنة العامّة والأوضاع الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان"، لكنّها أكّدت استعداد المعهد "للعمل على تذليل العقبات وإشراك جميع المعنيين في هذه المبادرة ."

منصور

أما المدير المنسّق لمركز "ميتاك" ماريو منصور فرأى أن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي "اساسية في تحقيق النموّ". وأشار إلى أن ٢٥ مليون شخص سيدخلون سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، من بينهم قسم كبير من الشباب والنساء. وأوضح أن طغيان العنصر النفطي على معادلة النمو يتوقع أن يختفي بحلول سنة ٢٠٣٥. واضاف: "في لبنان، ثمة نقاش واسع في شأن الأزمة المالية الراهنة وأزمة سعر صرف العملة، لكنّ التحديات تكمن في القطاع الحقيقي، والسؤال المطروح يتعلق بكيفية تعزيز الحكومة القطاع الخاص بغية توفير المزيد من الوظائف وفرص الأعمال، وكيفية تحسين خدماتها لمواطنيها، وخصوصاً النساء منهم ."

وأكّد أن "ميتاك" يرعب في مساعدة الجهات الحكومية اللبنانية على "إدراج البُعد الجندري" في عملية إعداد الموازنات، مبرزاً أهمية التعاون بين المركز ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي .

وتشكّل الورشة الحالية استكمالاً لورشة نظّمها معهد باسل فليحان بالتعاون مع "ميتاك" في آذار ٢٠١٩ وشارك فيها ٤٥ مسؤولاً في ٢٥ وزارة ومؤسسة عامة في لبنان.

http://www.ad-dawra.com/2020/03/04/18125/

معهد باسل فليحان يحتفل بيوم المرأة العالمي
بورشة عمل عن "إعداد بيان موازنة مراعية للنوع الاجتماعي"

افتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظّمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنيّة التابع لصندوق النقد الدولي "ميتاك" في مركز الصندوق وتستمر إلى غد الخميس، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلاً على إدارات عامة أخرى.

وتندرج هذه الورشة في إطار احتفال المعهد هذه السنة بيوم المرأة العالمي، وتهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال"، على ما أوضح المعهد في بيان. وشرح البيان أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة مراع للنوع الاجتماعي في احدى الادارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة اولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان". ووصف المعهد هذه الخطوةُ بأنها "تحدٍ في زمن الازمات المالية، ولكنها تمثّل رؤية استباقية تحضّر لما بعد الازمة وللاصلاحات البنيوية الأساس في تخطيط الموازنة العامة."

ويبلغ عدد المشاركين في الورشة نحو ١٥، بينهم مسؤولون عن إعداد الموازنة وعن قضايا النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة، وآخرون من رئاسة الجمهوريّة ومجلس الوزراء ووزارات الخارجيّة والمال والاعلام والمهجرين والمديرية العامة للأمن الداخلي ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. ويتولى التدريب حضوراً أو بالفيديو خبراء في إدارة المالية العامة من صندوق النقد الدولي و"ميتاك" هم جوناس فرانك وبيترا غشييل ويوهان سيفالد، إضافة إلى خبراء من هيئة المرأة في الأمم المتحدة.UN-Women

واشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الاولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصورات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصممون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية."

وسيتمكن بقية المشاركين من التعرّف على متطلبات تصميم بيان موازنة قطاعية مراعية للنوع الاجتماعي في وزاراتهم ووضع هيكليته، وفهم الفجوات الجندرية في القطاع ومناقشة كيفية معالجتها من خلال موازنة من هذه الفئة. كذلك سيطّلعون على الأنشطة التي تحسّن المساواة الجندرية، وكيفية إعادة تنظيم البرامج والخدمات لتحسين الفجوة الجندرية.

بساط

ورأت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمة الافتتاح أن هذه التجربة تترجم سعي المعهد إلى "إحداث تغيير في أنماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص

في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام أو تحصيله وأثرها على المساواة بين الجنسين". وأضافت: "إنّ بيان الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيُوفّر أداة عملية في التخطيط المالي من شأنها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام."

وإذ أبدت قلقها من حلول لبنان في المرتبة ١٤٠ من ١٤٧ بلداً في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩، ذكّرت بأن مشاركة النساء في القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي في صلب أجندة الأمل ٢٠٣٠ وأهدافها الـ١٧، وشدّدت على أن "مسؤولية الجميع كبيرة لجهة إدماج البُعد الجندري في التخطيط المالي وفي ممارسات إدارة المال العام". ولاحظت أن "معُالجة البُعد الجندري في المالية العامة وفي الموازنة العامة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ التصنيف الحالي للموازنة العامّة والأوضاع الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان"، لكنّها أكّدت استعداد المعهد "للعمل على تذليل العقبات وإشراك جميع المعنيين في هذه المبادرة."

منصور

أما المدير المنسّق لمركز "ميتاك" ماريو منصور فرأى أن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي "اساسية في تحقيق النموّ". وأشار إلى أن ٢٥ مليون شخص سيدخلون سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، من بينهم قسم كبير من الشباب والنساء. وأوضح أن طغيان العنصر النفطي على معادلة النمو يتوقع أن يختفي بحلول سنة ٢٠٣٥. واضاف: "في لبنان، ثمة نقاش واسع في شأن الأزمة المالية الراهنة وأزمة سعر صرف العملة، لكنّ التحديات تكمن في القطاع الحقيقي، والسؤال المطروح يتعلق بكيفية تعزيز الحكومة القطاع الخاص بغية توفير المزيد من الوظائف وفرص الأعمال، وكيفية تحسين خدماتها لمواطنيها، وخصوصاً النساء منهم."

وأكّد أن "ميتاك" يرعب في مساعدة الجهات الحكومية اللبنانية على "إدراج البُعد الجندري" في عملية إعداد الموازنات، مبرزاً أهمية التعاون بين المركز ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

وتشكّل الورشة الحالية استكمالاً لورشة نظّمها معهد باسل فليحان بالتعاون مع "ميتاك" في آذار ٢٠١٩ وشارك فيها ٤٥ مسؤولاً في ٢٥ وزارة ومؤسسة عامة في لبنان.

http://nextlb.com/معهد-باسل-فليحان-يحتفل-بيوم-المرأة-الع/

معهد باسل فليحان يحتفل بيوم المرأة العالمي
بورشة عمل عن "إعداد بيان موازنة مراعية للنوع الاجتماعي"

افتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظّمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنيّة التابع لصندوق النقد الدولي "ميتاك" في مركز الصندوق وتستمر إلى غد الخميس، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلاً على إدارات عامة أخرى .

وتندرج هذه الورشة في إطار احتفال المعهد هذه السنة بيوم المرأة العالمي، وتهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال"، على ما أوضح المعهد في بيان. وشرح البيان أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة مراع للنوع الاجتماعي في احدى الادارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة اولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان."

ووصف المعهد هذه الخطوةٌ بأنها "تحدٍ في زمن الازمات المالية، ولكنها تمثّل رؤية استباقية تحضّر لما بعد الازمة وللاصلاحات البنيوية الأساس في تخطيط الموازنة العامة."

ويبلغ عدد المشاركين في الورشة نحو ١٥، بينهم مسؤولون عن إعداد الموازنة وعن قضايا النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة، وآخرون من رئاسة الجمهوريّة ومجلس الوزراء ووزارات الخارجيّة والمال والاعلام والمهجرين والمديرية العامة للأمن الداخلي ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. ويتولى التدريب حضوراً أو بالفيديو خبراء في إدارة المالية العامة من صندوق النقد الدولي و"ميتاك" هم جوناس فرانك وبيترا غشييل ويوهان سيفالد، إضافة إلى خبراء من هيئة المرأة في الأمم المتحدة.UN-Women

واشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الاولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصورات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصممون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية."

وسيتمكن بقية المشاركين من التعرّف على متطلبات تصميم بيان موازنة قطاعية مراعية للنوع الاجتماعي في وزاراتهم ووضع هيكليته، وفهم الفجوات الجندرية في القطاع ومناقشة كيفية معالجتها من خلال موازنة من هذه الفئة. كذلك سيطّلعون على الأنشطة التي تحسّن المساواة الجندرية، وكيفية إعادة تنظيم البرامج والخدمات لتحسين الفجوة الجندرية.

ورأت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمة الافتتاح أن هذه التجربة تترجم سعي المعهد إلى "إحداث تغيير في أنماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام أو تحصيله وأثرها على المساواة بين الجنسين". وأضافت: "إنّ بيان الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيُوفّر أداة عملية في التخطيط المالي من شأنها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام."

وإذ أبدت قلقها من حلول لبنان في المرتبة ١٤٠ من ١٤٧ بلداً في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩، ذكّرت بأن مشاركة النساء في القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي في صلب أجندة الأمل ٢٠٣٠ وأهدافها الـ١٧، وشدّدت على أن "مسؤولية الجميع كبيرة لجهة إدماج البُعد الجندري في التخطيط المالي وفي ممارسات إدارة المال العام". ولاحظت أن "معُالجة البُعد الجندري في المالية العامة وفي الموازنة العامة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ التصنيف الحالي للموازنة العامّة والأوضاع الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان"، لكنّها أكّدت استعداد المعهد "للعمل على تذليل العقبات وإشراك جميع المعنيين في هذه المبادرة ."

أما المدير المنسّق لمركز "ميتاك" ماريو منصور فرأى أن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي "اساسية في تحقيق النموّ". وأشار إلى أن ٢٥ مليون شخص سيدخلون سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، من بينهم قسم كبير من الشباب والنساء. وأوضح أن طغيان العنصر النفطي على معادلة النمو يتوقع أن يختفي بحلول سنة ٢٠٣٥. واضاف: "في لبنان، ثمة نقاش واسع في شأن الأزمة المالية الراهنة وأزمة سعر صرف العملة، لكنّ التحديات تكمن في القطاع الحقيقي، والسؤال المطروح يتعلق بكيفية تعزيز الحكومة القطاع الخاص بغية توفير المزيد من الوظائف وفرص الأعمال، وكيفية تحسين خدماتها لمواطنيها، وخصوصاً النساء منهم ."

وأكّد أن "ميتاك" يرغب في مساعدة الجهات الحكومية اللبنانية على "إدراج البُعد الجندري" في عملية إعداد الموازنات، مبرزاً أهمية التعاون بين المركز ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي .

وتشكّل الورشة الحالية استكمالاً لورشة نظّمها معهد باسل فليحان بالتعاون مع "ميتاك" في آذار ٢٠١٩ وشارك فيها ٤٥ مسؤولاً في ٢٥ وزارة ومؤسسة عامة في لبنان.

http://www.innlebanon.com/news/article/851935/

https://elqarar.com/ورشة-عمل-في-معهد-باسل-فليحان-في-يوم-المر/

معهد باسل فليحان يحتفل بيوم المرأة العالمي
بورشة عمل عن "إعداد بيان موازنة مراعية للنوع الاجتماعي"

افتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظّمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنيّة التابع لصندوق النقد الدولي "ميتاك" في مركز الصندوق وتستمر إلى غد الخميس، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلاً على إدارات عامة أخرى.

وتندرج هذه الورشة في إطار احتفال المعهد هذه السنة بيوم المرأة العالمي، وتهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال"، على ما أوضح المعهد في بيان. وشرح البيان أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة مراع للنوع الاجتماعي في احدى الادارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة اولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان". ووصف المعهد هذه الخطوةٌ بأنها "تحدٍ في زمن الازمات المالية، ولكنها تمثّل رؤية استباقية تحضّر لما بعد الازمة وللاصلاحات البنيوية الأساس في تخطيط الموازنة العامة."

ويبلغ عدد المشاركين في الورشة نحو ١٥، بينهم مسؤولون عن إعداد الموازنة وعن قضايا النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة، وآخرون من رئاسة الجمهوريّة ومجلس الوزراء ووزارات الخارجيّة والمال والاعلام والمهجرين والمديرية العامة للأمن الداخلي ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. ويتولى التدريب حضوراً أو بالفيديو خبراء في إدارة المالية العامة من صندوق النقد الدولي و"ميتاك" هم جوناس فرانك وبيترا غشييل ويوهان سيفالد، إضافة إلى خبراء من هيئة المرأة في الأمم المتحدة .UN-Women

واشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الاولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصورات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصممون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية."

وسيتمكن بقية المشاركين من التعرّف على متطلبات تصميم بيان موازنة قطاعية مراعية للنوع الاجتماعي في وزاراتهم ووضع هيكليته، وفهم الفجوات الجندرية في القطاع ومناقشة كيفية معالجتها من خلال موازنة من هذه الفئة. كذلك سيطّلعون على الأنشطة التي تحسّن المساواة الجندرية، وكيفية إعادة تنظيم البرامج والخدمات لتحسين الفجوة الجندرية.

بساط

ورأت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمة الافتتاح أن هذه التجربة تترجم سعي المعهد إلى "إحداث تغيير في أنماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام أو تحصيله وأثرها على المساواة بين الجنسين". وأضافت: "إنّ بيان الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيُوفّر أداة عملية في التخطيط المالي من شأنها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام."

وإذ أبدت قلقها من حلول لبنان في المرتبة ١٤٠ من ١٤٧ بلداً في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩، ذكّرت بأن مشاركة النساء في القرارات الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية هي في صلب أجندة الأمل ٢٠٣٠ وأهدافها الـ١٧، وشدّدت على أن "مسؤولية الجميع كبيرة لجهة إدماج البُعد الجندري في التخطيط المالي وفي ممارسات إدارة المال العام". ولاحظت أن "معُالجة البُعد الجندري في المالية العامة وفي الموازنة العامة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ التصنيف الحالي للموازنة العامّة والأوضاع الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان"، لكنّها أكّدت استعداد المعهد "للعمل على تذليل العقبات وإشراك جميع المعنيين في هذه المبادرة ."

منصور

أما المدير المنسّق لمركز "ميتاك" ماريو منصور فرأى أن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي "اساسية في تحقيق النموّ". وأشار إلى أن ٢٥ مليون شخص سيدخلون سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، من بينهم قسم كبير من الشباب والنساء. وأوضح أن طغيان العنصر النفطي على معادلة النمو يتوقع أن يختفي بحلول سنة ٢٠٣٥. واضاف: "في لبنان، ثمة نقاش واسع في شأن الأزمة المالية الراهنة وأزمة سعر صرف العملة، لكنّ التحديات تكمن في القطاع الحقيقي، والسؤال المطروح يتعلق بكيفية تعزيز الحكومة القطاع الخاص بغية توفير المزيد من الوظائف وفرص الأعمال، وكيفية تحسين خدماتها لمواطنيها، وخصوصاً النساء منهم."

وأكّد أن "ميتاك" يرعب في مساعدة الجهات الحكومية اللبنانية على "إدراج البُعد الجندري" في عملية إعداد الموازنات، مبرزاً أهمية التعاون بين المركز ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

وتشكّل الورشة الحالية استكمالاً لورشة نظّمها معهد باسل فليحان بالتعاون مع "ميتاك" في آذار ٢٠١٩ وشارك فيها ٤٥ مسؤولاً في ٢٥ وزارة ومؤسسة عامة في لبنان.

http://starlebanon.net/?p=50321

ورشة عمل في معهد باسل فليحان في يوم المرأة العالمي عن "إعداد بيان موازنة مراعية للنوع الاجتماعي"

الأربعاء ٠٤ آذار ٢٠٢٠ الساعة ١١:١٣ اقتصاد

وطنية - إفتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنية التابع لصندوق النقد الدولي "ميتاك" في مركز الصندوق وتستمر إلى غد الخميس، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلا على إدارات عامة أخرى .
وأوضح المعهد في بيان أن هذه الورشة تندرج في إطار احتفاله هذه السنة بيوم المرأة العالمي، وتهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال". وشرح البيان أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة مراع للنوع الاجتماعي في احدى الادارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة اولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان". ووصف المعهد هذه الخطوة بأنها "تحد في زمن الازمات المالية، ولكنها تمثل رؤية استباقية تحضر لما بعد الازمة وللاصلاحات البنيوية الأساس في تخطيط الموازنة العامة."

ويبلغ عدد المشاركين في الورشة نحو ١٥، بينهم مسؤولون عن إعداد الموازنة وعن قضايا النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة، وآخرون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ووزارات الخارجية والمال والاعلام والمهجرين والمديرية العامة للأمن الداخلي ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. ويتولى التدريب حضورا أو بالفيديو خبراء في إدارة المالية العامة من صندوق النقد الدولي و"ميتاك" هم جوناس فرانك وبيترا غشييل ويوهان سيفالد، بالإضافة إلى خبراء من هيئة المرأة في الأمم المتحدة.UN-Women

وأشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجية الاولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصورات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصممون بيانا للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية."
وسيتمكن بقية المشاركين من التعرف على متطلبات تصميم بيان موازنة قطاعية مراعية للنوع الاجتماعي في وزاراتهم ووضع هيكليته، وفهم الفجوات الجندرية في القطاع ومناقشة كيفية معالجتها من خلال موازنة من هذه الفئة. كذلك سيطلعون على الأنشطة التي تحسن المساواة الجندرية، وكيفية إعادة تنظيم البرامج والخدمات لتحسين الفجوة الجندرية.

بساط
ورأت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط في كلمة الافتتاح، أن هذه التجربة تترجم سعي المعهد إلى "إحداث تغيير في أنماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام أو تحصيله وأثرها على المساواة بين الجنسين ."
أضافت: "إن بيان الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيوفر أداة عملية في التخطيط المالي من شأنها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام."

وإذ أبدت قلقها من حلول لبنان في المرتبة ١٤٠ من ١٤٧ بلدا في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩، ذكرت بأن "مشاركة النساء في القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي في صلب أجندة الأمل ٢٠٣٠ وأهدافها الـ١٧"، وشددت على أن "مسؤولية الجميع كبيرة لجهة إدماج البعد الجندري في التخطيط المالي وفي ممارسات إدارة المال العام". ولاحظت أن "معالجة البعد الجندري في المالية العامة وفي الموازنة العامة تشكل تحديا كبيرا في ظل التصنيف الحالي للموازنة العامة والأوضاع الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان"، لكنها أكدت استعداد المعهد "للعمل على تذليل العقبات وإشراك جميع المعنيين في هذه المبادرة ."

منصور
أما المدير المنسق لمركز "ميتاك" ماريو منصور فرأى أن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي "اساسية في تحقيق النمو". وأشار إلى أن "٢٥ مليون شخص سيدخلون سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، من بينهم قسم كبير من الشباب والنساء". وأوضح أن "طغيان العنصر النفطي على معادلة النمو يتوقع أن يختفي بحلول سنة ٢٠٣٥ ."
وقال: "في لبنان، ثمة نقاش واسع في شأن الأزمة المالية الراهنة وأزمة سعر صرف العملة، لكن التحديات تكمن في القطاع الحقيقي، والسؤال المطروح يتعلق بكيفية تعزيز الحكومة القطاع الخاص بغية توفير المزيد من الوظائف وفرص الأعمال، وكيفية تحسين خدماتها لمواطنيها، وخصوصا النساء منهم ."
وأكد أن "ميتاك" يرغب في مساعدة الجهات الحكومية اللبنانية على "إدراج البعد الجندري" في عملية إعداد الموازنات، مبرزا أهمية التعاون بين المركز ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي .
وتشكل الورشة الحالية استكمالا لورشة نظمها معهد باسل فليحان بالتعاون مع "ميتاك" في آذار ٢٠١٩ وشارك فيها ٤٥ مسؤولا في ٢٥ وزارة ومؤسسة عامة في لبنان .
http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/465430/nna-leb.gov.lb

المركزية

معهد باسل فليحان يحتفل بـ"يوم المرأة العالمي" بورشة "إعداد بيان موازنة يراعي النوع الاجتماعي"

المركزية- افتتح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في وزارة المال ورشة عمل عن "منهجية إعداد بيان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي"، ينظّمها بالتعاون مع المركز الاقليمي للمساعدة الفنيّة التابع لصندوق النقد الدولي "ميتاك" في مركز الصندوق وتستمر إلى الغد، بمشاركة مسؤولين في وزارة الزراعة التي اختيرت كتجربة نموذجية في هذا المجال، يتم تعميمها مستقبلاً على إدارات عامة أخرى.

وتندرج الورشة في إطار احتفال المعهد هذه السنة بـ"يوم المرأة العالمي"، وتهدف إلى "تحويل التوصيات إلى أفعال"، على ما أوضح المعهد في بيان الذي شرح أن "الهدف هو إعداد أول بيان للموازنة مراعٍ للنوع الاجتماعي في إحدى الادارات كتجربة نموذجية ممكن تعميمها، وكخطوة أولى في مسار طويل يسمح بوضع موازنات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي في لبنان".

ووصف المعهد الخطوة بأنها "تحدٍ في زمن الأزمات المالية، ولكنها تمثّل رؤية استباقية تحضّر لما بعد الازمة وللإصلاحات البنيوية الأساس في تخطيط الموازنة العامة".

ويبلغ عدد المشاركين في الورشة نحو ١٥، بينهم مسؤولون عن إعداد الموازنة وعن قضايا النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة، وآخرون من رئاسة الجمهوريّة ومجلس الوزراء ووزارات الخارجيّة والمال والإعلام والمهجّرين والمديرية العامة للأمن الداخلي ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. ويتولى التدريب حضوراً أو بالفيديو خبراء في إدارة المالية العامة من صندوق النقد الدولي و"ميتاك" هم: جوناس فرانك، وبيترا غشييل، ويوهان سيفالد، إضافة إلى خبراء من هيئة المرأة في الأمم المتحدة UN-Women .

وأشار البيان إلى أن "الخبراء اختاروا وزارة الزراعة لتكون التجربة النموذجيّة الأولى في لبنان، وسيعملون على تحويل التصوّرات إلى إجراءات من خلال الحوار والأدوات الاقتصادية الخاصة بقضايا ميزانية النوع الاجتماعي، وسيصمّمون بياناً للموازنة المراعية للنوع مع مراعاة القيود المالية الحالية".

وسيتمكن بقية المشاركين من التعرّف على متطلبات تصميم بيان موازنة قطاعية مراعية للنوع الاجتماعي في وزاراتهم ووضع هيكليّته، وفهم الفجوات الجندرية في القطاع ومناقشة كيفية معالجتها من خلال موازنة من هذه الفئة. كذلك سيطّلعون على الأنشطة التي تحسّن المساواة الجندرية، وكيفية إعادة تنظيم البرامج والخدمات لتحسين الفجوة الجندرية.

بساط: ورأت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط في كلمة الافتتاح أن هذه التجربة تترجم سعي المعهد إلى "إحداث تغيير في أنماط التفكير لدى الموظفين والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في القرارات المتعلقة بإنفاق المال العام أو تحصيله وأثرها على المساواة بين الجنسين". وأضافت:

"إنّ بيان الموازنة الذي سنسعى إلى إعداده سيُوفّر أداة عملية في التخطيط المالي من شأنها، ليس تحليل برامج تستهدف النساء فقط أو إعداد موازنة منفصلة للنساء كما قد يتبادر إلى الأذهان، إنّما تحسين الأداء المالي وإدخال معايير الحداثة إلى العمل العام".

وإذ أبدت قلقها من حلول لبنان في المرتبة ١٤٠ من ١٤٧ بلداً في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩، ذكّرت بأن مشاركة النساء في القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي في صلب أجندة الأمل ٢٠٣٠ وأهدافها الـ١٧، وشدّدت على أن "مسؤولية الجميع كبيرة لجهة إدماج البُعد الجندري في التخطيط المالي وفي ممارسات إدارة المال العام". ولاحظت أن "معُالجة البُعد الجندري في المالية العامة وفي الموازنة العامة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ التصنيف الحالي للموازنة العامّة والأوضاع الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان"، لكنّها أكّدت استعداد المعهد "للعمل على تذليل العقبات وإشراك جميع المعنيين في هذه المبادرة".

منصور: أما المدير المنسّق لمركز "ميتاك" ماريو منصور فرأى أن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي "اساسية في تحقيق النموّ". وأشار إلى أن ٢٥ مليون شخص سيدخلون سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين سنتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، من بينهم قسم كبير من الشباب والنساء. وأوضح أن طغيان العنصر النفطي على معادلة النمو يتوقع أن يختفي بحلول سنة ٢٠٣٥. واضاف: "في لبنان، ثمة نقاش واسع في شأن الأزمة المالية الراهنة وأزمة سعر صرف العملة، لكنّ التحديات تكمن في القطاع الحقيقي، والسؤال المطروح يتعلق بكيفية تعزيز الحكومة القطاع الخاص بغية توفير المزيد من الوظائف وفرص الأعمال، وكيفية تحسين خدماتها لمواطنيها، وخصوصاً النساء منهم".

وأكّد أن "ميتاك" يرعب في مساعدة الجهات الحكومية اللبنانية على "إدراج البُعد الجندري" في عملية إعداد الموازنات، مبرزاً أهمية التعاون بين المركز ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

وتشكّل الورشة الحالية استكمالاً لورشة نظّمها معهد باسل فليحان بالتعاون مع "ميتاك" في آذار ٢٠١٩ وشارك فيها ٤٥ مسؤولاً في ٢٥ وزارة ومؤسسة عامة في لبنان

https://www.almarkazia.com/ar/news/show/198318/معهد-باسل-فليحان-يحتفل-بـ-يوم-المرأة-العالمي-بور